٢٥ – الحالة في الأراضي العربية المحتلة

المقرر المؤرخ ١٨ آذار/مارس ١٩٩٤ (الجلسة ٣٣٥١): القرار ٩٠٤ (١٩٩٤)

برسالة مؤرخة ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤ [١]، أبلغ مراقب فلسطين [٢] الأمين العام أن مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين فتحت النار على المصلين الفلسطينيين في الحرم الابراهيمي بمدينة الخليل، مما أسفر عن سقوط أكثر من ٥٠ قتيلاً وأكثر من ٢٠٠ جريح. وتبع هذه المذبحة مقتل أكثر من ١٠ فلسطينيين في مصادمات مع الجيش الإسرائيلي في الخليل وفي أماكن أخرى في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتبعها أيضاً إغلاق السلطات الإسرائيلية لعدة مناطق. وتعتقد منظمة التحرير الفلسطينية أن السبب الأساسي لهذه الأعمال ما زال هو السياسة الإسرائيلية الرسمية فيما يتعلق بالمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة وأن حكومة إسرائيل يجب اعتبارها مسؤولة عن المذبحة. وأشارت، في هذا الصدد، إلى قرارات مجلس الأمن التي تعتبر المستوطنات غير شرعية وتشكل عقبات في طريق السلم، والتي تدعو إلى تفكيكها. وطالبت منظمة التحرير الفلسطينية المجتمع الدولي بوضع حدّ لهذه الأعمال المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني وكررت طلبها للحماية الدولية من خلال وجود دولي مباشر في الأرض الفلسطينية المحتلة. وطالبت أيضاً المجلس بالعمل على الفور على الاضطلاع بمسؤولياته واتخاذ التدابير الضرورية إزاء الحالة وأن يفعل ذلك في اجتماع يُعقد على الفور.

وبرسالة مؤرخة ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤ أيضاً موجهة إلى رئيس المجلس [٣]، أشار ممثل مصر، بصفته رئيس المجموعة العربية، إلى رسالة مراقب فلسطين المذكورة أعلاه وطلب إلى المجلس أن يجتمع على الفور للنظر في الحالة الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. وبرسالة تحمل التاريخ نفسه موجهة إلى رئيس المجلس [٤]، أحال ممثل باكستان، بصفته رئيس مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي، بيانا اعتُمد في اجتماع للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي يشمل، في جملة أمور، طلباً لإنعقاد المجلس فوراً من أجل مناقشة الحالة الخطيرة الناجمة عن الهجوم الذي حدث في مسجد بمدينة الخليل. وطلبت الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أيضاً إجراء تحقيق في الحالة التي يمكن أن تترتب عليها عواقب خطيرة بالنسبة للسلم والأمن في المنطقة وكذلك على عملية السلم الجارية.

وفي الجلسة ٣٣٤٠، المعقودة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤، أدرج المجلس رسالتي ممثل مصر وباكستان في جدول أعماله. ونظر المجلس في البند في جلساته ٣٣٤٠ و٣٣٤١ و٣٣٤٢ و٣٣٥١، المعقودة في ٢٨ شباط/فبراير و١ و٢ و١٨ آذار/مارس ١٩٩٤.

ودعا المجلس الممثلين التالي ذكرهم إلى المشاركة في المناقشة، بدون أن يكون لهم الحق في التصويت: في الجلسة ٣٣٤٠، ممثلي الأردن وإسرائيل وأفغانستان والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا وتونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية والسودان وقطر والكويت ولبنان وماليزيا ومصر واليونان. وفي الجلسة ٣٣٤١، ممثلي أوكرانيا والبحرين وبنغلاديش وموريتانيا واليابان؛ وفي الجلسة ٣٣٤٢، ممثل البوسنة والهرسك. وقرر المجلس أيضاً أن يدعو، في جلسته ٣٣٤٠، مراقب فلسطين، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المداولات بدون أن يكون له الحق في التصويت. وقدم المجلس أيضاً دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت في جلسته ٣٣٤٠ إلى مراقب منظمة المؤتمر الإسلامي وفي جلسته ٣٣٤١ إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

وفي الجلسة ٣٣٤٠، وجه الرئيس (جيبوتي) انتباه أعضاء المجلس إلى عدة وثائق [٥].

ورحب ممثل فلسطين بموافقة المجلس بالإجماع على السماح له بالمشاركة في أعماله، بدون أن يكون له الحق في التصويت. وقال إنه يأسف، في الوقت نفسه، لتأخر المجلس في اتخاذ تدابير حاسمة فيما يتعلق بالمسألة المعروضة عليه وشدد على ضرورة أن يتصرف المجلس بسرعة. ورأى أن ما حدث في الحرم الإبراهيمي هو نتيجة لحملة المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة، والمناخ الذي أوجده ذلك، وأنه ليس عملاً منعزلاً، وذلك بصرف النظر عن أعداد الأشخاص الضالعين في ارتكاب الجريمة. وقال إن وفد بلده يعتقد أن المجلس ينبغي أن يتخذ على وجه السرعة قراراً جديداً يدين المذبحة التي ارتُكبت ضد الفلسطينيين وأن يتحمل المسؤولية عن حماية الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وذلك وفقاً للقرارات السابقة، وبصفة خاصة القرار ٦٨١ (١٩٩٠).

---

[١] S/1994/218.

[٢] للاطلاع على تفاصيل بشأن استخدام اسم ''فلسطين'' بدلاً من منظمة التحرير الفلسطينية، انظر قرار الجمعية العامة ١٧٧/٤٣.

[٣] S/1994/222.

[4] S/1994/223.

[٥] رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤ موجهتان إلى الأمين ورئيس مجلس الأمن من ممثل الأردن (S/1994/214)؛ ورسالة تحمل التاريخ نفسه موجهة إلى الأمين العام من مراقب فلسطين (S/1994/218)؛ ورسالة تحمل التاريخ نفسه موجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (S/1994/220)؛ ورسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس المجلس من ممثل مصر، يحيل بها نص قرار اعتمدته جامعة الدول العربية بتاريخ ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٤ (S/1994/233).

ويؤكد وفد بلده من جديد أن إسرائيل وحكومة إسرائيل مسؤولتان عن الأحداث التي وقعت في الخليل، بالنظر إلى أن الجيش الإسرائيلي يكون متواجداً عادة بقوة كبيرة في المنطقة وأنه لم يفعل شيئاً لمنع وقوع هذه الأحداث، ويدعو الوفد حكومة إسرائيل إلى اتخاذ عدد من التدابير التي تعكس تغيراً حقيقياً في سياستها بشأن المستوطنات. وأكد أن المستوطنين يجب نزع سلاحهم، وأنه يجب إزالة جميع المستوطنات ووقف أنشطة المستوطنين في جميع الأراضي المحتلة، بما فيها القدس؛ فالمسألة ليست مجرد مسألة الحد من عدد المستوطنات أو خفض عددها. ويجب أن تتاح لأولئك المستوطنين فوراً إمكانية أن يرحلوا بسرعة من الأراضي المحتلة، بعد حصولهم على تعويض من الحكومة الإسرائيلية. وعلاوة على ذلك، وفي إطار إعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت الذي وقّعت عليه إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن يوم ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ [٦] ، يجب تعجيل وتيرة المفاوضات بشأن المستوطنات، وفقاً لأولويات معينة، من أجل نزع فتيل ''الوضع المتفجر'' القائم نتيجة لوجود المستوطنات غير المشروعة [٧].

وتحدث ممثل مصر، بصفته رئيساً للمجموعة العربية، فأشار إلى الأحداث التي وقعت في الحرم الإبراهيمي باعتبار أنها تمثل تطوراً لم يسبق له مثيل منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي. وطلب الممثل، إلى جانب الإشارة إلى مشروع قرار مقدم من المجموعة العربية يطلب، في جملة أمور، إيفاد لجنة دولية للتحقيق في هذا الحادث، أن يواجه المجتمع الدولي القضايا التالية: أولاً، ينبغي إيلاء اهتمام كامل لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني إلى أن يحقق استقلاله الكامل من خلال عملية السلم، وللتأكيد مجدداً على أن حكومة إسرائيل، بوصفها ''السلطة القائمة بالاحتلال''، مسؤولة مسؤولية كاملة عن توفير الحماية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة وذلك وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. ثانياً، ينبغي إيلاء اهتمام لمتطلبات الشعب الفلسطيني الأمنية. وثالثاً، ينبغي ألاّ يسمح أيّ طرف مهتم بإقرار السلم في الشرق الأوسط لأقلية متطرفة ومتحيزة بأن تفرض إرادتها على الأغلبية الساحقة التي تطمح إلى وضع نهاية للعنف. ومن الممكن أن يكون التوصل العاجل إلى اتفاق إسرائيلي–فلسطيني بشأن تنفيذ إعلان المبادئ خطوة أولى في هذا الصدد. رابعاً، ينبغي أن ينقل المجتمع الدولي إلى الشعب الفلسطيني رسالة تضامن واضحة. وقال الممثل إنه يأمل أن يتخذ المجلس بالإجماع قراراً يدين الأحداث التي وقعت في الحرم الإبراهيمي ويؤكد من جديد ضرورة توفير الاستقرار والأمن للشعب الفلسطيني إلى أن ينتهي الاحتلال [٨].

وذكر ممثل إسرائيل أن إسرائيل تأسف للقتل الإجرامي لمصلين في مدينة الخليل الذي ارتكبه ''فرد متعصب''. وقال إن المتطرفين من كلا الجانبين مخطئون في الاعتقاد بأن بإمكانهم إخراج عملية السلم عن مسارها بإيجاد دائرة عنف مغلقة. والحقيقة هي أن نقطة اللا عودة قد تم اجتيازها على الطريق نحو عهد جديد من السلم والأمن والتعاون. ففي أعقاب تشكيل الحكومة الإسرائيلية في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٢، ناقش مجلس الوزراء الإسرائيلي المذبحة التي حدثت في الخليل وأذن بعدد من الخطوات في هذا الصدد، من بينها إنشاء لجنة لكي تجري تحقيقاً كاملاً في المذبحة، إلى جانب سلسلة من التدابير الموجهة ضد العناصر الراديكالية بين الإسرائيليين المقيمين في الأراضي. وأكد الممثل أن حكومة إسرائيل تلتزم التزاماً كاملاً ببذل قصارى جهدها لحماية العرب واليهود على حدّ سواء. وحالما يبدأ تنفيذ الاتفاق الإسرائيلي – الفلسطيني، ستتولى الشرطة الفلسطينية دورها في كفالة الأمن. وتعتقد الحكومة الإسرائيلية أن الحل الوحيد للنزاع هو تحسين تنفيذ الاتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ويتحمل مجلس الأمن، في هذا الصدد، المسؤولية عن دعم دعاة السلم بالدعوة إلى إحراز تقدم معجّل صوب تنفيذ الاتفاق [٩].

وأدان ممثل باكستان، بصفته رئيس مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي في نيويورك، ''الهجوم الوحشي الغاشم الموجه ضد شعب فلسطين''. ودعا حكومة إسرائيل إلى وضع نهاية فورية ''للتدابير القمعية ضد شعب فلسطين'' وإلى اتخاذ الخطوات الضرورية لكفالة سلامة وحماية الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة الموقعة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ [١٠].

وأدان ممثل تونس عملية القتل باعتبارها ''جريمة نكراء'' ودعا إلى إجراء تحقيق محايد. وأكد على الضرورة المطلقة لنزع سلاح المستوطنين الإسرائيليين، وإزالة المستوطنات الإسرائيلية، ووجود دولي لحماية أرواح المدنيين في الأراضي الفلسطينية [١١].

وقال ممثل الأردن إن المجلس ينبغي أن يقوم، عدا عن الإدانة، بالوفاء بمسؤولياته، بما في ذلك، كمسألة عاجلة، بإيفاء لجنة تحقيق لكي تحقق في المذبحة، وباتخاذ التدابير اللازمة لكفالة قدرة اللجنة على أداء عملها بنجاح وتقديم تقرير بعد ذلك إلى المجلس. ودعا الممثل المجلس إلى دراسة ما حدث، آخذاً في الاعتبار حقيقة أن سياسة الاستيطان الإسرائيلية غير شرعية وأن إسرائيل لا تلتزم باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. وقال إنه يتعين على المجلس، لكي يزيل الأسباب الجذرية للعنف، أن يوفر الحماية للمدنيين الفلسطينيين. وينبغي له أن يسترشد بقراراته المتعلقة بعدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية، لا سيما القرار

[٦] S/26560، المرفق.

[٧] S/PV.3340، الصفحات ٥ إلى ٩.

[٨] المرجع نفسه، الصفحات ١٠ إلى ١٦.

[٩] المرجع نفسه، الصفحات ١٦ إلى ٢١.

[١٠] المرجع نفسه، الصفحات ٢١ إلى ٢٤.

[١١] المرجع نفسه، الصفحات ٢٤ إلى ٢٧.

٤٦٥ (١٩٨٠)، الذي يحدد أن سياسة الاستيطان الإسرائيلية تشكل عائقاً خطيراً لتحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. ومع أن مسألة المستوطنات تندرج ضمن اختصاص إعلان المبادئ ويجب أن يناقشها مباشرة أولئك المشتركون في المفاوضات، فإن مسألة نزع سلاح المستوطنين وحماية أرواح الفلسطينيين لا ينبغي بأيّ حال ربطها بأيّ معايير أو إخضاعها لأيّ معايير: فالحق في الحياة يجب، قانوناً وأخلاقياً، حمايته في جميع الأوقات، بما في ذلك تحت الاحتلال، ويقع على المجلس واجب حماية ذلك الحق دون تأخير. وعلاوة على ذلك، يقع على المجلس واجب التمسك بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على أرض فلسطين، على النحو المنصوص عليه في القرارات ٦٠٥ (١٩٨٧) و٦٨١ (١٩٩٠) و٧٢٦ (١٩٩٢)، التي ما زالت سارية. ومطلوب من المجلس أن يوفر آلية ملائمة لتنفيذ أحكام اتفاقية جنيف الرابعة. ومن بين التدابير التي يمكن للمجلس أن يتخذها من المطلوب منه على وجه الاستعجال أن يوفر حماية فعّالة ومستمرة للشعب الفلسطيني طيلة معاناته تحت الاحتلال. وأعرب الممثل أيضاً عن عدم رضاه عن عمل مجلس الأمن ورأى أن المجلس مسؤول عن عدم إجبار إسرائيل على التقيد باتفاقية جنيف المذكورة أعلاه وتنفيذ قراراته بشأن هذه المسألة. وقال إنه، لذلك، يتهم المجلس بأنه لم يتحمل مسؤوليته عن حماية الشعب الفلسطيني [١٢].

وذكر ممثل منظمة المؤتمر الإسلامي أن الدول الأعضاء في تلك المنظمة تعبر عن تأييدها الكامل للشعب الفلسطيني في كفاحه إلى أن ينال حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في العودة، وفي تقرير المصير، وفي إقامة دولته المستقلة على أرض وطنه القومي، وعاصمتها القدس الشريف، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثله الشرعي الوحيد. وتدعو منظمة المؤتمر الإسلامي الأمم المتحدة إلى مواصلة القيام بدور نشط في عملية السلم وإلى التنفيذ الفوري للقرارات ذات الصلة، وبخاصة القرار ٦٨١ (١٩٩٠)، وتشير إلى أن السلطة القائمة بالاحتلال عليها مسؤولية حماية الشعب الفلسطيني وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة، التي تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. وتطالب منظمة المؤتمر الإسلامي بوضع نهاية فوراً لسياسات إسرائيل القمعية الموجهة ضد الشعب الفلسطيني وتدعو إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ونزع سلاح المستوطنين الإسرائيليين كخطوة نحو إزالة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، غير المشروعة. وتناشد الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المجلس أن يتخذ قرارا يبين تصميمه [١٣].

وفي الجلستين ٣٣٤١ و٣٣٤٢، المعقودتين في ١ و٢ آذار/مارس ١٩٩٤، على التوالي، وجه الرئيس (فرنسا) انتباه أعضاء المجلس إلى عدة وثائق [١٤].

وفي الجلسة ٣٣٤٢، أعرب ممثل اليونان، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي، عن استياء الاتحاد إزاء العمل الإرهابي البغيض الذي ارتُكب في مدينة الخليل. وقال إنه يلاحظ بارتياح الإدانة الشديدة لأعمال حكومة إسرائيل إلاّ أنه يذكّر بأن السلطات الإسرائيلية مسؤولة عن ضمان حماية وسلامة السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتدابير التي أعلنتها حكومة إسرائيل والتي ترمي إلى إنهاء الأعمال غير المشروعة التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون ويناشد السلطات الإسرائيلية مواصلة جهودها لتهيئة الظروف اللازمة لإعادة استقرار الحالة. ويدعو، على وجه الخصوص، الأطراف إلى إبرام اتفاق بشأن وجود دولي أو أجنبي مؤقت كما ينص إعلان المبادئ على ذلك [١٥].

وفي الجلسة نفسها، ذكر رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أن تلك اللجنة تلاحظ التدابير التي اتخذتها حكومة إسرائيل إلاّ أنها مقتنعة بأنه من المحتم اتخاذ خطوات لوضع حدّ لأنشطة المستوطنين العنيفة ولبدء عملية إزالة المستوطنات وفقاً للقانون الدولي والعديد من قرارات مجلس الأمن. وتؤيد اللجنة تأييداً كاملاً مطالب الفلسطينيين بإقامة وجود دولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وباتخاذ تدابير ترمي إلى تجريد المستوطنين من السلاح وتحث مجلس الأمن على اتخاذ التدابير اللازمة في هذا الصدد. وتعتقد اللجنة أن التقدم السريع والمتواصل في المفاوضات الجارية المؤدية إلى انسحاب القوات الإسرائيلية والحكم الذاتي للفلسطينيين هو وحده الذي سيمنع تزايد تفاقم الحالة الراهنة [١٦].

وأكد متحدثون كثيرون آخرون شاركوا في المناقشة على مسؤولية إسرائيل بموجب اتفاقية جنيف الرابعة عن حماية الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس، ودعوا إسرائيل إلى التقيد بأحكام تلك

[١٢] المرجع نفسه، الصفحات ٢٨ إلى ٣٢.

[١٣] المرجع نفسه، الصفحات ٣٣ إلى ٣٦.

[١٤] في الجلسة ٣٣٤١: رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤موجهة إلى الأمين العام من ممثل اليونان يحيل بها نص بيان الاتحاد الأوروبي (S/1994/231)؛ ورسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس المجلس من ممثل السودان (S/1994/236). وفي الجلسة ٣٣٤٢: رسالة مؤرخة ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الكويت (S/1994/229)؛ ورسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤، موجهة إلى الأمين العام من ممثل أستراليا (S/1994/237)؛ ورسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من ممثل الهند (S/1994/238)؛ ورسالة مؤرخة ١ آذار/مارس ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس المجلس من ممثل إندونيسيا، يحيل بها نص بلاغ بشأن فلسطين صادر عن حركة عدم الانحياز (S/1994/239).

[١٥] S/PV.3342، الصفحتان ٦ و٧.

[١٦] المرجع نفسه، الصفحتان ٤١ و٤٣.

الاتفاقية. ودعوا أيضاً إلى نزع سلاح المستوطنين وإزالة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة [١٧]. ودعا البعض إلى إجراء تحقيق دولي في الأحداث [١٨]. وكان البعض يؤيدون وجوداً دولياً في الأراضي المحتلة [١٩].

وفي الجلسة ٣٣٥١، المعقودة في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٤، وجه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار مقدم من جيبوتي باسم البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز، وكذلك الاتحاد الروسي وإسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة [٢٠]. ووجه انتباههم أيضاً إلى عدة وثائق أخرى [٢١]، من بينها رسالة مؤرخة ١٤ آذار/مارس ١٩٩٤، موجهة إلى الأمين العام من ممثل إسرائيل، يحيل بها نص قرار لحكومة إسرائيل صدر بتاريخ ١٣ آذار/مارس ١٩٩٤ ويقضي باتخاذ تدابير، من بينها تحريم منظمتين إرهابيتين إسرائيليتين.

ورحب ممثل جيبوتي برد الفعل الأوّلي من جانب الحكومة الإسرائيلية، بما في ذلك الإدانة العامة القوية، وإعلان عزمها نزع سلاح المستوطنين فرادى مختارين، وتحريم اثنتين من أشد منظمات المستوطنين تطرفاً. ودعا أيضاً إلى وجود دولي في الأراضي المحتلة لطمأنة الفلسطينيين بشأن سلامتهم. وقال الممثل، تعليلاً للتصويت، إن التأخر في رد فعل المجلس أمر يدعو إلى الأسف ولا يمكن إلاّ أن يضر بمصداقية المجلس. ومع ذلك، يؤيد وفد بلده مشروع القرار الذي سيكون له تأثير إلزامي، مثل أيّ قرارات أخرى اتخذها المجلس [٢٢]. وهذا الرأي شاطره فيه ممثل عمان [٢٣].

ورحب ممثل إسبانيا بالتدابير التي اتخذتها حكومة إسرائيل لكفالة أمن وحماية جميع سكان الأراضي المحتلة وذكرت أن هذه التدابير يجب استكمالها وتنفيذها بهمة. ويؤكد وفد بلده أنه ينبغي إجراء تحقيق محايد وكامل وأنه ينبغي اتخاذ تدابير فعّالة للسيطرة على جميع العناصر المتطرفة بين المستوطنين الإسرائيليين. وأشار، في هذا الصدد، إلى قراري السلطة الإسرائيلية إنشاء لجنة تحقيق وإعلان عدم شرعية منظمتين إسرائيليتين متطرفتين. وقال إن وفد بلده يعتقد أن وجود مراقبين دوليين في الأراضي المحتلة هو أمر مناسب كتدبير هام من تدابير بناء الثقة لتيسير تنفيذ إعلان المبادئ ويشجع الطرفين على التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن بشأن تكوين وطرائق ذلك الوجود المؤقت. وتعتقد إسبانيا أن مشروع القرار يعبِّر على النحو الواجب عن نطاق التدابير الرامية إلى كفالة أمن السكان في الأراضي المحتلة وإلى إتاحة استئناف عملية السلم [٢٤].

ثم شرع المجلس في إجراء تصويت على كل فقرة على حدة من فقرات مشروع القرار [٢٥]. واعتمدت الفقرات جميعها بالإجماع باستثناء الفقرتين الثانية والسادسة من فقرات الديباجة، اللتين اعتمدت كل منهما بأغلبية ١٤ صوتاً مؤيداً، مع امتناع عضو واحد (الولايات المتحدة) عن التصويت. وبعد ذلك اعتمد مشروع القرار بدون تصويت بوصفه القرار ٩٠٤ (١٩٩٤)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

وقد هالته المذبحة الرهيبة التي ارتكبت ضد المصلين الفلسطينيين في الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل، في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤، خلال شهر رمضان المبارك،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء ما وقع من خسائر في الأرواح بين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة نتيجة لتلك المذبحة، مما يؤكد الحاجة إلى توفير الحماية والأمن للشعب الفلسطيني،

وتصميماً منه على التغلب على ما لهذه المذبحة من آثار سلبية في عملية السلام الجارية حالياً،

---

[١٧] S/PV.3340، الصفحات ٢١ إلى ٢٤ (باكستان)؛ والصفحات ٢٤ إلى ٢٧ (تونس)؛ وS/PV.3341، الصفحتان ٣ و٤ (أفغانستان)؛ والصفحتان ٥ و٦ (الإمارات العربية المتحدة)؛ والصفحتان ٦ و٧ (الجماهيرية العربية الليبية)؛ والصفحات ٧ إلى ٩ (لبنان)؛ وS/PV.3342، الصفحتان ٢ و٣ (إندونيسيا)؛ والصفحتان ٤ و٥ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحتان ٥ و٦ (الجزائر)؛ والصفحتان ٦ و٧ (ماليزيا)؛ والصفحتان ٧ و٨ (الكويت)؛ والصفحتان ٨ و٩ (تركيا)؛ والصفحتان ٩ و١٠ (السودان)؛ والصفحتان ١١ و١٢ (أوكرانيا)؛ والصفحة ١٥ (بنغلاديش)؛ والصفحة ١٦ (البحرين)؛ والصفحتان ١٦ و١٧ (البوسنة والهرسك).

[١٨] S/PV.3340، الصفحات ٢٤ إلى ٢٧ (تونس)؛ و S/PV.3341، الصفحتان ٥ و٦ (الإمارات العربية المتحدة)؛ والصفحتان ٦ و٧ (الجماهيرية العربية الليبية)؛ وS/PV.3342، الصفحات ١٨ إلى ٢٢ (الكويت)؛ والصفحتان ٥١ و٥٢ (البحرين).

[١٩] S/PV.3340، الصفحات ٢٤ إلى ٢٧ (تونس)؛ و S/PV.3341، الصفحات ٧ إلى ٩ (لبنان)؛ وS/PV.3342؛ والصفحات ١٢ إلى ١٦ (الجزائر)؛ والصفحات ١٦ إلى ١٨ (ماليزيا)؛ والصفحات ١٨ إلى ٢٢ (الكويت)؛ والصفحات ٣٣ إلى ٣٧ (أوكرانيا)؛ والصفحات ٤٧ إلى ٥١ (بنغلاديش)؛ والصفحات ٥٣ إلى ٥٦ (البوسنة والهرسك).

[٢٠] S/1994/280.

[٢١] رسالة مؤرخة ١ آذار/مارس ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من ممثل السنغال (S/1994/242)؛ ورسالة مؤرخة ١ آذار/مارس ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من ممثل طاجيكستان (S/1994/244)؛ ورسالة مؤرخة ٢ آذار/مارس ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من ممثل ماليزيا (S/1994/247)؛ ورسالة مؤرخة ٣ آذار/مارس ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من ممثل بروني دار السلام (S/1994/256)؛ ورسالة مؤرخة ٧ آذار/مارس ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس المجلس من ممثل الأردن (S/1994/269)؛ ورسالة مؤرخة ٧ آذار/مارس ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس المجلس من ممثل باكستان، يحيل بها نص بيان أعدته الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في نيويورك (S/1994/275)؛ ورسالة مؤرخة ١٤ آذار/مارس ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من ممثل إسرائيل (S/1994/295).

[٢٢] S/PV.3351، الصفحتان ٣ و٤.

[٢٣] المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و٥.

[٢٤] المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و٧.

[٢٥] انظر S/PV.3351، الصفحات ٩ إلى ١١. وانظر أيضاً الفصل الأول، الحالة ٦.

وإذ يلاحظ مع الارتياح الجهود المبذولة لضمان سير عملية السلام بشكل سلس، وإذ يدعو جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة جهودها لبلوغ هذه الغاية،

وإذ يلاحظ إدانة المجتمع الدولي بأسره لهذه المذبحة،

وإذ يؤكد مجدداً قراراته ذات الصلة التي أكدت انطباق اتفاقي جنيف الرابعة المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ على الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، والمسؤوليات التي تقع على عاتق إسرائيل بموجبها،

١ – يدين بشدة المذبحة التي ارتكبت في مدينة الخليل والأحداث التي أعقبتها، مما أودى بحياة ما يزيد على خمسين شخصاً من المدنيين الفلسطينيين وأدى إلى إصابة عدة مئات آخرين بجراح؛

٢ – يطلب من إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مواصلة اتخاذ وتنفيذ تدابير، من بينها مصادرة الأسلحة، بهدف منع أعمال العنف غير المشروعة من جانب المستوطنين الإسرائيليين؛

٣ – يدعو إلى اتخاذ تدابير لضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض المحتلة تشمل، في جملة أمور، توفير وجود دولي أو أجنبي مؤقت، وهو الأمر المنصوص عليه في إعلان المبادئ الذي وقعت عليه حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن العاصمة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وذلك في سياق عملية السلام الجارية؛

٤ – يطلب من راعيي عملي السلام، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، مواصلة جهودهما من أجل إنعاش عملية السلام، والاضطلاع بما يلزم من دعم لتنفيذ التدابير المذكورة أعلاه؛

٥ – يعيد تأكيد دعمه لعملية السلام الجارية حالياً، ويدعو إلى تنفيذ إعلان المبادئ دونما تأخير.

وبعد التصويت، ذكرت ممثلة الولايات المتحدة أن حكومة بلدها تدين بأقوى العبارات الممكنة المذبحة التي حدثت في مدينة الخليل. والرد الوحيد على هذه المذبحة هو أن تختتم إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية مفاوضاتهما فوراً وأن تشرعا في تنفيذ إعلان المبادئ بأسرع ما ممكن. والحرص على خدمة وحماية عملية السلم هو الذي دفع حكومة بلدها – على مضض إلى حدّ كبير – إلى اتخاذ القرار الصعب بأن تسمح بصدور القرار ٩٠٤ (١٩٩٤)، رغم وجود بعض العبارات فيه التي تعترض عليها. وفي الوقت نفسه، أعلنت حكومة الولايات المتحدة عن خطوات ستساعد على استئناف عملية السلم في الشرق الأوسط المتوقعة. وتؤيد الولايات المتحدة فقرات منطوق القرار ٩٠٤ (١٩٩٤). إلّا أنها سعت إلى إجراء تصويت على كل فقرة على حدة من فقرات القرار لأنها تريد أن تسجل اعتراضاتها عن اللغة المستخدمة فيها. فالولايات المتحدة لا تقبل وصف الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب عام ١٩٦٧ بأنها ''الأرض الفلسطينية المحتلة''، وذلك لأن هذه العبارة قد تشير إلى السيادة. فهذه مسألة اتفقت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية كلتاهما على وجوب البت فيها في مفاوضات بشأن الوضع النهائي لهذه الأراضي. كذلك، بينما تعيد حكومة الولايات المتحدة تأكيد رأيها ومفاده أن اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ تنطبق على الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، فإنها تعارض الإشارة المحددة إلى القدس في القرار ٩٠٤ (١٩٩٤) وستواصل معارضة تلك الإشارة في المستقبل. وقد اختارت الولايات المتحدة، بدلاً من أن تمارس حقها في النقض (الفيتو)، التنصل من تلك اللغة والتعبير عن معارضتها بالامتناع عن التصويت على الفقرتين الثانية والسادسة من فقرات الديباجة. فإسرائيل والفلسطينيون – لا الأمم المتحدة – هما اللذان يجب أن يتفاوضا من أجل تحقيق السلم على الأرض. وذكرت المتحدثة أيضاً أن الحكم الوارد في القرار ٩٠٤ (١٩٩٤) بشأن التدابير التي يجب اتخاذها لضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين، والتي يمكن أن تتضمن وجوداً دولياً أو أجنبياً مؤقتاً، هو إشارة إلى إعلان المبادئ، الذي ينص على إمكانية أن يكون هناك هذا الوجود، إذا وافق الطرفان على ذلك. واختتمت كلمتها قائلة إنه لم يكن ليتسنى اتخاذ إجراء إيجابي بشأن القرار ٩٠٤ (١٩٩٤) لولا الثقة في أن عملية السلم سوف تستأنف قريباً [٢٦].

ورأى ممثل الاتحاد الروسي أن القرار ٩٠٤ (١٩٩٤) سيلعب دوراً هاماً في استئناف عملية السلم وفي تنفيذ جميع التدابير الضرورية لصالح تطبيع الحالة على الفور في الأراضي المحتلة. إلاّ أنه أعرب عن أسفه لعدم تصرف المجلس بالسرعة التي تقتضيها الظروف. وقال إن الاتحاد الروسي يؤكد أن اتخاذ المجلس للقرار ٩٠٤ (١٩٩٤) هو خطوة لا غنى عنها، سيصبح بدونها استئناف عملية التفاوض أمراً مستحيلاً. ويوجد فهم من حيث المبدأ بشأن هذه النقطة بين أطراف عملية التفاوض، وبين الدولتين الراعيتين لتلك العملية [٢٧].

وأعرب ممثل المملكة المتحدة عن أسفه للتأخر في اتخاذ القرار ٩٠٤ (١٩٩٤) نتيجة لضرورة حسم عدد من المسائل الشديدة الصعوبة والحساسية حسماً مرضياً. وقال إن الانقسام داخل المجلس ليس في صالح أحد باستثناء المتطرفين في كلا الجانبين. وتعتقد حكومة بلده أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا يمكن أن تكون نموذجاً جيداً لوجود مدني دولي في الأراضي المحتلة من شأنه أن يساهم مساهمة مفيدة في تحسين سلامة وحماية السكان الفلسطينيين على النحو المتوخى في إعلان المبادئ. إلاّ أنه أكد أنه بينما يمكن أن يساعد الوجود الدولي على

[٢٦] S/PV.3351، الصفحتان ١١ و١٢.

[٢٧] المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و١٣.

نزع فتيل التوتر، فإنه لا يمكن أن يكون بديلاً عن مسؤولية السلطات الإسرائيلية عن توفير الحماية لجميع سكان الأراضي المحتلة [٢٨].

وقال الرئيس، متحدثاً بصفته ممثل فرنسا، إن المجلس قد دُفع إلى الاجتماع بصورة عاجلة لمناقشة الحالة ولدراسة التدابير اللازمة لمواصلة عملية السلم، بينما كانت تجري في الوقت نفسه مناقشات بشأن رد فعله الرسمي، الذي يعبر به عن إدانته ويعلن به مقرراته. وقد أصر وفد بلده مراراً على أن يتخذ المجلس موقفاً رسمياً في أقرب وقت ممكن. ثم تطرق المتحدث إلى القرار ٩٠٤ (١٩٩٤)، فقال إن حكومة بلده تولي أهمية خاصة للأحكام التي توصي باتخاذ تدابير لحماية المدنيين الفلسطينيين، لا سيما من خلال وجود أجنبي أو دولي مؤقت في الأراضي المحتلة. وهذا الوجود يمكن أن يأخذ شكل إرسال مراقبين مدنيين من الأمم المتحدة منوطة بهم مهمة رصد وتحقق، ولا يزال يتعين تحديد تفاصيلها. وتولي حكومة بلده أهمية أيضاً للأحكام التي تحث الطرفين على تصعيد مفاوضات السلم من أجل تنفيذ إعلان المبادئ. ويجب، في هذا الصدد، أن تخضع للتفاوض مسألة المستوطنات وإمكانية إعادة تجميعها [٢٩].

وذكر ممثل إسرائيل أن حكومة بلده تشاطر المجلس تأييده لعملية السلم الجارية وتدعو إلى تنفيذ إعلان المبادئ دون تأخير. وأكد وجوب ضمان الأمن لجميع سكان الأراضي المحتلة وأن أفضل سبيل لتحقيق ذلك هو تنفيذ المادة الثامنة في إعلان المبادئ التي تنص على أن ينشئ المجلس الفلسطيني قوة شرطة قوية. وينص إعلان المبادئ أيضاً على إمكانية أن يكون هناك وجود دولي أو أجنبي مؤقت. ويرى وفد بلده أن لا شيء في القرار ٩٠٤ (١٩٩٤) يحكم مسبقاً على هذا الحكم الوارد في إعلان المبادئ. ويلاحظ الوفد أيضاً أن الإشارة في القرار إلى القدس لا تتوافق مع إعلان المبادئ، الذي وافق به كلا الطرفين على معالجة المسألة في موعد أقصاه بداية السنة الثالثة للفترة المؤقتة. والإشارة إلى القدس مخالفة أيضاً لموقف إسرائيل بشأن وضع المدينة في ذلك الوقت وفي المستقبل، وهو وضع ستظل فيه القدس متحدة تحت السيادة الإسرائيلية باعتبارها عاصمة إسرائيل الأبدية. وأخيراً، ما زالت إسرائيل ملتزمة التزاماً تاماً بالتقدم صوب السلم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣)، وإعلان المبادئ [٣٠].

وقال ممثل فلسطين إن التأخير الطويل، الذي حدث منذ مذبحة ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤، قد ولّد بلا ريب قدراً كبيراً من الشك وأدى إلى نشوء الكثير من التساؤلات بشأن رغبة المجلس — أو بالأصح قدرته، بسبب موقف عضو دائم في المجلس — على أداء مسؤولياته بالسرعة المطلوبة فيما يتعلق بقضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط. وقال إن الجيش الإسرائيلي واصل، منذ مذبحة مدينة الخليل، اتخاذ تدابير قمعية من بينها فرض حظر تجول واسع النطاق وعمليات إطلاق عشوائية للنار. وهو يشير أيضاً إلى مشكلة وجود المستوطنين غير الشرعيين في الأراضي المحتلة الذي لا يمكن أن تكون له أيّ حلول بدون اعتماد سياسات جديدة ترمي إلى عكس مسار الحالة القائمة، وإلى إزالة المستوطنات، في مرحلة لاحقة. والمسألة الأخرى هي الإشارة الواردة في القرار ٩٠٤ (١٩٩٤) إلى القدس كجزء من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ والعلاقة بين تلك الإشارة وإعلان المبادئ. فهذه الإشارة كانت ممارسة مستمرة من قِبل المجلس، كما صيغت في كل قرار منفرد اتخذه المجلس بشأن القضية الفلسطينية، وذلك في فقرات الديباجة وفي فقرات المنطوق على حدّ سواء. واستخدام المجلس نفس اللغة في القرار ٩٠٤ (١٩٩٤) هو انعكاس فحسب لاستمرار هذه السياسة، وأي محاولة لتغيير تلك اللغة تشكل خطراً من حيث حدوث تغير في سياسة المجلس. ويشعر وفد بلده بخيبة أمل وبقلق بالغ إزاء امتناع الولايات المتحدة عن التصويت على القرار ٩٠٤ (١٩٩٤) ويأمل ألاّ يكون ذلك دليلاً على خروجها على موقفها الذي تتبعه باستمرار منذ أمد طويل بشأن هذه المسألة. وذكر المتحدث كذلك أن القرار ٩٠٤ (١٩٩٤) هو بلا ريب خطوة ضرورية إلى الأمام ويدلل على تمسك المجلس بمسؤولياته إزاء الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. والمسألة الرئيسية هي توفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين تحت الاحتلال. وكون المجلس لم يسهب في تفاصيل هذه الحماية لا يعفيه من مسؤولياته نحو تنفيذ القرار في الاتجاه الذي حدده المجلس في قراراته، لا سيما القرار ٦٨١ (١٩٩٠). وأضاف قائلاً إن القرار ٩٠٤ (١٩٩٤) لا يمكن النظر إليه بمعزل عن عملية السلم وإنه سيكون له أثر إيجابي على تلك العملية. إلاّ أن الأثر الحقيقي والنوعي سيحدث بتنفيذ القرار، لا باتخاذه فقط. وهذا يمكن أن يتحقق بواسطة الوجود الدولي المذكور في القرار. واختتم المتحدث كلمته بقوله إنه يحيط علماً على النحو الواجب بالتدابير التي اتخذتها حكومة إسرائيل، والتي تشكل خطوات في الاتجاه الصحيح، ولكنها تقصُر قطعاً عن تلبية متطلبات إنقاذ عملية السلم [٣١].

المداولات التي أجريت في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥ (الجلسة ٣٥٠٥)

برسالة مؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ [٣٢]، أبلغ مراقب فلسطين الأمين العام بأن إسرائيل تواصل سياستها وممارستها غير المشروعتين المتمثلتين في بناء مستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة والسماح لمزيد من المستوطنين الإسرائيليين بالانتقال إلى هذه المستوطنات في انتهاك مباشر وخطير لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وفي انتهاك للقرارات

[٢٨] المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

[٢٩] المرجع نفسه، الصفحتان ١٦ و١٧.

[٣٠] المرجع نفسه، الصفحتان ١٧ و١٨.

[٣١] المرجع نفسه، الصفحات ١٨ إلى ٢٠.

[٣٢] S/1995/14.

العديدة الصادرة عن مجلس الأمن، ولا سيما القرارات ٤٤٦ (١٩٧٩) و٤٥٢ (١٩٧٩) و٤٦٥ (١٩٨٠). وقال إن هذه السياسة والممارسة ما هي إلاّ محاولة مكشوفة لإيجاد حقائق إضافية غير مشروعة، ولإجهاض المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى تسوية نهائية بين الجانبين، وهذا يتعارض مع روح ونص إعلان المبادئ. وتقع على عاتق المجتمع الدولي ومجلس الأمن مسؤولية خاصة في هذا الصدد وهي ضمان هيبة القانون الدولي وهيبة قرارات مجلس الأمن ذاته. وينبغي على راعيي عملية السلم أن يؤديا واجباتهما في الحفاظ على سلامة الاتفاقات التي تم التوصل إليها على نحو يضمن تقدم العملية بنجاح صوب تحقيق سلام عادل ودائم. ودعا المتحدث، مشيراً إلى رسالة رئيس المجموعة العربية المؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ الموجهة إلى الأمين العام [٣٣]، المجلس إلى القيام رسمياً وعلى سبيل الاستعجال بمعالجة مسألة المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة واتخاذ الخطوات الكفيلة بوقف هذا التهديد لعملية السلم. ودعاه أيضاً إلى استخدام مساعيه الحميدة في هذا الصدد.

وبرسالة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ [٣٤]، أبلغ مراقب فلسطين الأمين العام بقرار حكومة إسرائيل في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ الموافقة على مواصلة النشاط الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقال إن القرار الإسرائيلي يصدر في وقت أرجئ فيه تنفيذ المرحلة الثانية من إعلان المبادئ ستة أشهر. وهو ما يشمل إعادة وزع القوات الإسرائيلية خارج المناطق السكنية في الضفة الغربية وانتخاب المجلس الفلسطيني. وقال إنه لا يخفي على أحد أن المستوطنات الإسرائيلية غير مشروعة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة التي تنطبق على جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، كما أكد المجلس هذه الحقيقة مراراً وتكراراً في قراراته. وعلاوة على ذلك فإن استمرار النشاط الاستيطاني يشكّل انتهاكاً لنص وروح الاتفاقات التي توصلت إليها الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية وتهديداً لمصداقية عملية السلم في هذه المرحلة الحرجة. وبناءً على ذلك، تعتقد منظمات التحرير الفلسطينية أنه يتحتم على المجلس أن يتخذ إجراء سريعاً وعملياً لوضع نهاية فعلية لجميع الأنشطة الاستيطانية التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس.

وبرسالة مؤرخة ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس المجلس [٣٥]، طلب ممثل جيبوتي، بصفته رئيس المجموعة العربية، عقد اجتماع عاجل للمجلس للنظر في مسألة إقامة مستوطنات إسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، بما فيها القدس، والعواقب الخطيرة لهذه الأنشطة على الشعب الفلسطيني وعلى عملية السلام في الشرق الأوسط.

وفي الجلسة ٣٥٠٥، المعقودة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥ استجابة لطلب ممثل جيبوتي، أدرج المجلس رسالة ممثل جيبوتي في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثلي الأردن وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وبروني دار السلام وتركيا وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والسودان وماليزيا ومصر والمغرب واليابان إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. وقرر المجلس أيضاً أن يدعو مراقب فلسطين، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجّه كذلك دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه المؤقت الداخلي إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وإلى السيد أنساي، مراقب منظمة المؤتمر الإسلامي. ووجّه الرئيس (بوتسوانا) انتباه أعضاء المجلس إلى عدة وثائق [٣٦].

وذكر ممثل فلسطين أن على المجلس مسؤوليات أساسية بشأن مسألة المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، من بينها الحفاظ على سلامة القانون الدولي والقانوني الإنساني الدولي وسلامة قراراته السابقة. وعليه مسؤولية كفالة إحقاق العدالة ووضع حدّ نهائي وشامل لكافة العمليات الاستيطانية في الأراضي المحتلة. وبالإشارة إلى توقيع إعلان المبادئ وما تلا ذلك من اتفاق على تنفيذه، قال إن أحداً لم يتخيل أن الحكومة الإسرائيلية ستواصل حقاً سياسة الاستيطان في الوقت الذي تريد فيه أن تمضي في عملية السلام. فالأمران ببساطة لا يمكن الجمع بينهما. وتعتقد منظمة التحرير الفلسطينية أن أيّ نشاط استيطاني يشكّل انتهاكاً صارخاً لنص وروح إعلان المبادئ، واتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات المجلس ذات الصلة. والمطلوب الآن هو وقف شامل لأيّ نشاط استيطاني، بغض النظر عن نوعه وحجمه. وخلاف ذلك كفيل بتقويض عملية السلام تقويضاً خطيراً. وبالتالي فإن على المجلس مسؤولية أساسية عن ضمان استمرار عملية السلام وسلامتها، مثلما فعل في القرار ٩٠٤ (١٩٩٤)، وعلاوة على مسألة المستوطنات أشار المتحدث إلى الممارسات الإسرائيلية الأخرى التي تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، ومن بينها عمليات الإغلاق المتكررة للأراضي المحتلة وعزل القدس، والمماطلة في تنفيذ الاتفاقات بين الجانبين. وشكك، في هذا الصدد، في الصلة بين عمليات الإعلان والشواغل الأمنية الإسرائيلية وحق

[٣٣] S/1995/11.

[٣٤] S/1995/95.

[٣٥] S/1995/151.

[٣٦] رسالة مؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام من ممثل الجزائر (S/1995/11)؛ ورسالتان مؤرختان ٩ و٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، على التوالي، موجهتان إلى الأمين العام من مراقب فلسطين (S/1995/14 وS/1995/95)؛ ورسالة مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (S/1995/50).

إسرائيل في أن تغلق بشكل أحادي وبدون مقدمات معابر الحدود المتفق عليها في إعلان المبادئ. وقال إن الإغلاق إجراء انتقامي تعسفي ضد الشعب الفلسطيني وينتهك أحكاماً كثيرة واردة في الاتفاقات التي توصل إليها الجانبان. ومن بين المسائل المعلّقة الأخرى التأخرات الإسرائيلية في استكمال تنفيذ جميع أحكام اتفاق غزة – أريحا والمرحلة الثانية من إعلان المبادئ. وتمثل المواقف والممارسات الإسرائيلية سياسة تهدف إلى تعطيل تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها. واختتم كلمته بالتحذير من أن عملية السلام تمر بأزمة حقيقية، قائلاً إن المطلوب هو إنقاذ العملية وهذا لا يمكن أن يتحقق إلاّ من خلال الوفاء الكامل بالالتزامات التعاقدية للطرفين الناتجة عن الاتفاقات التي تم التوصل إليها، بما في ذلك الإطار الزمني الذي يشكّل جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقات [٣٧].

وذكر ممثل جيبوتي، متحدثاً بصفته ممثل رئيس المجموعة العربية، أن مشروع القرار المعروض على المجلس معتدل ومتوازن، وهو يبيِّن على نحو إيجابي رغبة المجموعة العربية في العودة إلى المفاوضات بأسلوب يتسم بحسن النية. وأشار إلى عدم إحراز تقدم في المفاوضات بين الفلسطينيين والسلطة الإسرائيلية منذ توقيع إعلان المبادئ. وقال إن المجموعة العربية لا يمكن أن تقبل الموقف الإسرائيلي القائل بأنه في حالة عدم إظهار السلطة الفلسطينية قدرتها على السيطرة على جميع أعمال الإرهاب، فإنه لا يمكن تنفيذ أحكام الاتفاق. وإذا استُعملت مسألة الإرهاب كأداة لوقف التقدم، فإن العوامل المسهمة فيها يجب التأكيد عليها لا محالة، وتوجد علاقة متبادلة مباشرة بين العنف في الأراضي المحتلة والتوسع المستمر للمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية. ولذا من الضروري، لكي تستأنف عملية السلام بطريقة جادة، تجميد المستوطنات في الضفة الغربية وتفكيك المستوطنات القائمة في غزة. وعلى عكس ما يتضمنه إعلان المبادئ من آمال في وقف المستوطنات خلال الفترة المؤقتة للمفاوضات، فإن استمرار مصادرة الأراضي الفلسطينية يجهض المفاوضات ويعقّد عن عمد القضايا المتعلقة بالمستوطنين، والمستوطنات، ووضع القدس، وتتعارض سياسة إسرائيل الاستيطانية وأنشطتها ذات الصلة مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة. واختتم كلمته بقوله إنه بالنسبة للعالم العربي، لكي يتحقق سلام دائم في أيّ مكان في الشرق الأوسط فلا بدّ أولاً من حسم مسألة الحكم الذاتي في فلسطين. ولكن هناك الآن الكثير من الارتياب في حُسن نوايا إسرائيل وفي رغبتها في تحقيق اتفاق حقيقي مع الفلسطينيين وبالتالي مع بقية العالم العربي [٣٨].

وأكد ممثل إسرائيل أن مبادرة منظمة التحرير الفلسطينية لمناقشة هذه المسألة في مجلس الأمن أمر لا يتفق مع الالتزامات التي وقّعت عليها إزاء إسرائيل، والتي تقضي بحسم جميع القضايا المعلّقة بشأن الوضع الدائم، من قبيل قضية المستوطنات ومسألة القدس، في مفاوضات مباشرة وثنائية في وقت محدد، أيّ في المفاوضات الخاصة بالوضع النهائي، في المرحلة الأخيرة من العملية. وذكر أن حكومة إسرائيل، بعد تشكيلها مباشرة في تموز/يوليه ١٩٩٢، أجرت تغييراً كبيراً في سياسة الاستيطان الإسرائيلية. ولم تُنشأ أيّ مستوطنات جديدة في الأراضي منذ ذلك الحين، ولن تُنشأ. وأوقفت الحكومة تخصيص موارد عامة لدعم توسع المستوطنات القائمة، ولم تصادر أيّة أراض لإنشاء مستوطنات جديدة. وفي الوقت نفسه، للإسرائيليين الحق في مواصلة البناء في القدس، مثل حق العرب. وقال، مشيراً إلى التقدم الذي أُحرز صوب السلم الشامل في المنطقة، إن قوات الدفاع الإسرائيلية انسحبت بالفعل من قطاع غزة ومنطقة أريحا، واستقرت منظمة التحرير الفلسطينية هناك. وقد وقّعت إسرائيل ثلاثة اتفاقيات مع الأردن وأقامت إسرائيل علاقات رسمية مع المغرب وتونس. وفي الوقت ذاته، أصبحت المعارضة لعملية السلام أكثر عنفاً، وأضحى الإرهاب العقبة الرئيسية للسلم. ولذا فإن أهم مهمة هي التصدّي للإحساس المتنامي لدى الرأي العام الإسرائيلي بأن الفلسطينيين لا يستطيعون الوفاء بالتزاماتهم بمكافحة الإرهاب. وبينما تعتقد إسرائيل أن السلطة الفلسطينية أيضاً لا تريد للإرهاب أن يحوِّل عملية السلام إلى رهينة، فإنها مقتنعة بأن السلطة الفلسطينية تستطيع وينبغي أن تبذل المزيد من أجل أن تحترم التزاماتها في هذا الصدد. وفيما يتعلق بمسألة الإغلاق، قال المتحدث إن الإغلاق ليس سياسة وليس عملاً من أعمال العقاب الجماعي، بل إنه عمل من أعمال الدفاع عن النفس في مواجهة الهجمات الإرهابية المتكررة. ويجري اتخاذ تدابير معينة لتخفيف الإغلاق من أجل مواصلة سياسة التطبيع الإسرائيلية. واختتم كلمته بقوله إن الخلافات بين الجانبين يجب معالجتها على مائدة المفاوضات، كما اتفقا [٣٩].

وذكر ممثل مصر أنه في مواجهة الأزمة التي تمر بها عملية السلام وفي غياب التزام إسرائيلي قاطع وشامل بوقف كافة الأنشطة الاستيطانية، فإن اللجوء إلى مجلس الأمن أصبح ضرورياً، من أجل ضمان احترام أحكام اتفاقيات جنيف. وعلى الجانب السياسي، تشكل سياسة إقامة المستوطنات رفضاً لمعادلة ''الأرض مقابل السلام''، تلك المعادلة التي يرتكز عليها القرار ٢٤٢ (١٩٦٧). أما من الناحية القانونية، فإن قواعد اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ هي قواعد آمرة لا يجوز الانتقاص منها. ولذلك ليس مقبولاً أن يحتج أيّ طرف بأن أيّ اتفاق ثنائي، من أيّ نوع كان، يسمح له بأن يحرم المجتمع الدولي من حقه في الاضطلاع بمسؤوليته الأساسية عن ضمان تنفيذ هذه القواعد الأساسية. ويجب أن ينقل المجلس إلى إسرائيل رسالة واضحة لا لبس فيها مفادها أن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي يشكل مخالفة قانونية جسيمة ستجهض

[٣٧] S/PV.3505، الصفحات ٣ إلى ٦.

[٣٨] المرجع نفسه، الصفحات ٦ إلى ٨.

[٣٩] المرجع نفسه، الصفحات ٨ إلى ١١.

مفاوضات السلام. وينبغي أن تحترم حكومة إسرائيل التزاماتها الدولية وتضع نهاية على الفور لجميع أعمال التشييد وإقامة المستوطنات [٤٠].

وذكر ممثل فرنسا أن استمرار توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس إلى جانب تجاهل اتفاقية جنيف الرابعة يتناقض مع روح اتفاقات أوسلو ويسهم بالتالي في الصعوبات التي تتعرض لها الآن عملية السلام. وتشجع فرنسا الحكومة الإسرائيلية على أن تجد طريقة لوقف العمل بشأن توسيع المستوطنات، الذي تقوم به مصالح خاصة وبتمويل خاص. وفي الوقت نفسه، تفهم فرنسا أن الرأي العام الإسرائيلي، الذي يؤذيه انبعاث الإرهاب، يشك في الخيار الذي توصل إليه في أوسلو. ولهذا فهي تطلب إلى السلطة الفلسطينية أن تفعل كل ما في وسعها، في إطار المسؤوليات الموكولة إليها، لتمنع تلك الأعمال وتعاقب عليها [٤١].

ورأى ممثل إيطاليا أن طلب عقد اجتماع للمجلس كان له ما يبرره، من الناحيتين الإجرائية والموضوعية. فمن الناحية القانونية، تنص المادتان ٢ و٣ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس على أن يدعو الرئيس المجلس للاجتماع بناءً على طلب أيّ عضو من أعضاء المجلس. وعلاوة على ذلك، يحق لأيّ دولة من الدول الأعضاء أن تنبّه المجلس إلى أيّ نزاع أو وضع قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعاً. ومن الناحية السياسية، لا يمكن للمجلس أن يتجاهل طلباً مقدماً من ٢١ دولة عضواً. ويجب ألاّ تتدخل مناقشة المجلس في المفاوضات الجارية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. بل على العكس من ذلك، ينبغي لها أن توفر فرصة لتبادل بناء للأفكار [٤٢].

وأعرب ممثل المملكة المتحدة عن أسف حكومة بلده لأن مسألة المستوطنات تعيّن عرضها مرة أخرى على المجلس. وقال إن أحد الإنجازات الرئيسية لعملية السلم قد تمثّل في أن هذه العملية مكنت الأطراف المعنية من حسم المشاكل بالمفاوضات المباشرة. وموقف الحكومة البريطانية هو أن المستوطنات غير قانونية وتتناقض مع اتفاقية جنيف الرابعة وتمثل عقبة في طريق السلم الشامل. ويعرّف إعلان المبادئ المستوطنات بأنها قضية من قضايا الوضع النهائي، وهذا ينطوي ضمناً على أن الوضع الراهن سيبقى على ما هو عليه في الوقت الحاضر. ومن ثم، فإن أيّ توسيع لنطاق المستوطنات الحالية يتعارض مع روح إعلان المبادئ. وفي الوقت نفسه، لا تقلل حكومة بلده من أهمية شواغل إسرائيل الأمنية المشروعة، لكن هذه الشواغل لا يمكن أن يُسمح لها بأن تعرقل التقدم صوب تحقيق السلم [٤٣].

ورأى ممثل الولايات المتحدة أن المحك النهائي لأنشطة المجلس يجب أن يكون ما إذا كانت أعماله ستخدم قضية السلم. وتشك حكومة بلده في أن نشاط المجلس بشأن هذا الموضوع في هذا الوقت يمكن أن يجتاز ذلك الاختبار. وفي الوقت الذي تبذل فيه الأطراف جهوداً جادة لإيجاد توازن يعالج شواغل إسرائيل الأمنية وشواغل الفلسطينيين السياسة والاقتصادية، لا يمكن للمناقشة في المجلس إلاّ أن تعكر صفو المناخ وأن تنحرف بالأطراف عن ضرورة العمل سوياً. ومع أن الولايات المتحدة تظل تشارك بنشاط مع الأطراف لمساعدتها في التغلب على هذه الشواغل، يجب أن يعارض وفد بلده أيّ نشاط ليس من شأنه سوى تعقيد الجهود الرامية لتحريك عملية التفاوض. وتسلّم حكومة الولايات المتحدة باهتمام الأمم المتحدة ومجلس الأمن بعملية السلام وتحترم ذلك. ونؤيد العمل الحيوي لوكالات الأمم المتحدة والمنسق الخاص للأمم المتحدة من أجل تحسين الأحوال الاقتصادية. لكنها ترفض أيّ جهد يرمي إلى تغيير وجهة العملية التفاوضية التي اتفقت عليها الأطراف من قبل. وينبغي التماس سلطة مجلس الأمن بحكمة ولِماماً وفي الوقت المناسب فقط [٤٤].

وذكر ممثل الاتحاد الروسي أن مسألة التوسع في المستوطنات، وخاصة تلك المقامة حول مدينة القدس الشريف، تؤثر تأثيراً ضاراً على المحادثات المتعلقة بتنفيذ إعلان المبادئ، ووفقاً لتلك الوثيقة يُعتبر من المستصوب تجنب إثارة مشكلة بالغة الحساسية من هذا النوع. ويدين وفد بلده انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة وأساليب الإرهاب التي تستخدمها جماعات متطرفة معينة. ويعتقد أن من اللازم أن يمتنع الطرفان عن أيّة أعمال من شأنها الإضرار بالتسوية الفلسطينية الإسرائيلية والإخلال بالوضع الراهن. وأفضل سبيل لحل المشاكل التي نشأت هو الحوار المباشر بين الإسرائيليين والفلسطينيين باستخدام الجهاز الذي أنشئ في سياق عملية السلم [٤٥].

وذكر ممثل فرنسا، متحدثاً نيابة عن الاتحاد الأوروبي، أن قلق حكومة إسرائيل بشأن المسائل الأمنية هو قلق مشروع تماماً. ويجب على السلطة الفلسطينية أن توفر لنفسها الوسائل اللازمة، وأن تتخذ كل الخطوات الممكنة، بينما تحترم حقوق الإنسان، لرصد أنشطة المتطرفين في المنطقة التي تديرها. لكن مسألة الأمن يجب ألاّ تصبح عقبة أمام إحراز التقدم في المفاوضات. والمستوطنات مخالفة لأحكام اتفاقيات لاهاي وجنيف. ومع أن قرار الحكومة الإسرائيلية الشجاع بتجميد هذه المستوطنات كان وفقاً لاتفاقات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فإن الإذن الممنوح لبناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية وحول القدس مخالف لإعلان المبادئ. ويوجّه الاتحاد الأوروبي نداءه لحكومة إسرائيل

[٤٠] المرجع نفسه، الصفحات ١١ إلى ١٣.

[٤١] المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

[٤٢] المرجع نفسه، الصفحتان ١٥ و١٦.

[٤٣] المرجع نفسه، الصفحتان ١٦ و١٧.

[٤٤] المرجع نفسه، الصفحتان ١٧ و١٨.

[٤٥] S/PV.3505 (الاستئناف)، الصفحتان ٢ و٣.

بأن تجد الطرق اللازمة لتسوية هذا الأمر، بما يتماشى مع احترام القانون الدولي والتعهدات التي قطعتها رسمياً. ويوجّه أيضاً نداء من أجل الاختتام السريع للمناقشات الرئيسية التي تجري حالياً بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية [٤٦].

وذكر رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أن اللجنة تعتبر زيادة التوسع في المستوطنات وتثبيتها يخلق حقائق على أرض الواقع لا تتفق مع قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣)، اللذين تسعى عملية السلام الحالية إلى تنفيذهما، ويشكل تهديداً للاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الجانبين. وتناشد اللجنة المجلس والدولتين الراعيتين لعملية السلام وسائر الأطراف الأخرى المعنية أن تمارس تأثيرها على حكومة إسرائيل لكي تنهي سياسة الاستيطان التي تنتهجها، وذلك كخطوة لا غنى عنها لتحقيق السلام. وترجو اللجنة أن تُتوج المناقشة في المجلس بالتدليل الواضح على عزم المجلس على إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتنشيط عملية السلام [٤٧].

وذكر ممثل منظمة المؤتمر الإسلامي أن السلطات الإسرائيلية، بدلاً من أن تتخذ خطوات تسهم في تهيئة مناخ بناء الثقة، وتبدأ في عكس اتجاه سياساتها الاستيطانية التوسعية، تواصل اتباع سياسة إقامة المستوطنات وتوسيع القائم منها في الأراضي المحتلة، في انتهاك صارخ للقرارات الدولية. ولقد أصدر مؤتمر القمة الإسلامية السابع، الذي عُقد في الدار البيضاء، العديد من القرارات التي تدعو، في جملة أمور، إلى تفكيك المستوطنات المقامة ووقف إنشاء أيّة مستوطنات أخرى في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة. وتؤمن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بأن المجلس، باعتماده سلسلة جديدة من التدابير الموطدة العزم، يمكن أن يساعد جميع الأطراف المشاركة في عمليتي السلم، ولكن يمكنه أن يساعد إسرائيل بوجه خاص على اتخاذ التدابير الجريئة المطلوبة المؤاتية للتوصل إلى سلم مشرّف ودائم في المنطقة [٤٨].

وذكر ممثل لبنان أنه مما لا شك فيه أن الأزمة التي تعاني منها عملية السلام مردّها إلى استمرار إسرائيل في اتباع سياسة ترمي إلى الاحتفاظ بالأرض والحصول على السلام في آن واحد. وتفرض إسرائيل حالياً حصاراً بحرياً على مرافئ عديدة في لبنان وتقوم أيضاً بمواصلة عدوانها من خلال استخدام الأسلحة والقوة الجوية. واستمرار هذه الانتهاكات للسلامة الإقليمية اللبنانية هو جزء من الممارسة الإسرائيلية الرامية إلى فرض الهيمنة الإسرائيلية على جيرانها في تجاهل مطلق للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨). وقال إن سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية والوضع الأمني المتفجر في جنوب لبنان يشكل تهديداً رئيسياً في عملية السلام، معرباً عن أمله في أن يلعب المجلس دوراً حاسماً باتخاذ التدابير الضرورية لوضع نهاية لهذه الحالة [٤٩].

وأعرب ممثل فلسطين عن أسفه لحقيقة أنه على الرغم من الجهود الجدية التي بُذلت لضمان اتخاذ المجلس تدابير واضحة ومحددة بشأن المسألة المعروضة عليه، فإن هذه النتيجة لم تتحقق لأسباب تتعلق بالوضع في المجلس وربما لموقف أحد أعضائه الدائمين. وتفهم منظمة التحرير الفلسطينية أن الدولتين الراعيتين لعملية السلام، لا سيما الولايات المتحدة، تعتزمان تكثيف جهودها لتحقيق هذه النتيجة. وأعرب المتحدث عن أمله في وضع نهاية للمستوطنات وفي تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الجانبين، ولكنه استدرك قائلاً إنه إذا لم تسفر الجهود الجارية عن نتائج ملموسة فإن منظمة التحرير الفلسطينية ستتجه مرة أخرى إلى المجلس [٥٠].

وأكد متحدثون آخرون شاركوا في المناقشة أن أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي المحتلة تترك تأثيراً سلبياً على عملية السلم، وتنتهك اتفاقية جنيف الرابعة، وتتعارض مع قرارات مجلس الأمن وكذلك مع إعلان المبادئ [٥١]. وبينما رأى بعض الممثلين أن المفاوضات الثنائية بين الأطراف هي القناة المناسبة لحل قضايا من قبيل المستوطنات [٥٢]، أكد آخرون على دور مجلس الأمن ومسؤولياته في عملية السلام ودعوا المجلس إلى اعتماد تدابير عملية [٥٣].

---

[٤٦] المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و٩.

[٤٧] المرجع نفسه، الصفحتان ١٥ و١٦.

[٤٨] المرجع نفسه، الصفحات ٢١ إلى ٢٣.

[٤٩] المرجع نفسه، الصفحتان ٢٦ و٢٧.

[٥٠] المرجع نفسه، الصفحتان ٢٧ و٢٨.

[٥١] S/PV.3505، الصفحتان ١٤ و١٥ (إندونيسيا)؛ والصفحتان ١٨ و١٩ (هندوراس)؛ وS/PV.3505 (الاستئناف)، الصفحة ٢ (ألمانيا)؛ والصفحة ٣ (عمان)؛ والصفحتان ٣ و٤ (نيجيريا)؛ والصفحة ٥ (الجمهورية التشيكية)؛ والصفحتان ٥ و٦ (الأرجنتين)؛ والصفحتان ٨ و٩ (الأردن)؛ والصفحتان ١٠ و١١ (الجزائر)؛ والصفحتان ١١ و١٢ (تونس)؛ والصفحتان ١٢ و١٣ (الإمارات العربية المتحدة)؛ والصفحتان ١٥ و١٦ (ماليزيا)؛ والصفحتان ١٦ و١٧ (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والصفحتان ١٧ و١٨ (باكستان)؛ والصفحتان ١٨ و١٩ (المغرب)؛ والصفحة ٢١ (بروني دار السلام)؛ والصفحة ٢٢ (تركيا)؛ والصفحتان ٢٢ و٢٣ (السودان)؛ والصفحتان ٢٣ و٢٤ (الجمهورية العربية السورية).

[٥٢] S/PV.3505 (الاستئناف)، الصفحة ٢ (ألمانيا)؛ والصفحة ٥ (الجمهورية التشيكية)؛ والصفحتان ٣ و٤ (نيجيريا)؛ والصفحتان ٥ و٦ (الأرجنتين).

[٥٣] S/PV.3505، الصفحتان ١٥ و١٦ (هندوراس)؛ وS/PV.3505 (الاستئناف)، الصفحة ٣ (عمان)؛ والصفحتان ٨ و٩ (الأردن)؛ والصفحتان ١٠ و١١ (الجزائر)؛ والصفحتان ١١ و١٢ (تونس)؛ والصفحتان ١٢ و١٣ (الإمارات العربية المتحدة)؛ والصفحتان ١٥ و١٦ (ماليزيا)؛ والصفحتان ١٦ و١٧ (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والصفحتان ٢٢ و٢٣ (السودان).

المقرر المؤرخ ١٧ أيار/مايو ١٩٩٥ (الجلسة ٣٥٣٨): رفض مشروع قرار

برسالة مؤرخة ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥ [٥٤]، أبلغ مراقب فلسطين الأمين العام بأن حكومة إسرائيل أصدرت أوامر بمصادرة ٥٣ هكتاراً من الأراضي الفلسطينية الواقعة في منطقة القدس الشرقية التي ضمتها بصورة غير شرعية. وأعلنت حكومة إسرائيل أيضاً أن الأرض ستخصص لبناء مزيد من المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية. وأشارت الرسالة إلى أن هذا الإجراء ينتهك على نحو صارخ القانون الإنساني الدولي، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وكذلك إعلان المبادئ، وتهدد المفاوضات، وتمثل محاولة واضحة للحكم تبعاً على نتيجتها، وأشارت الرسالة أيضاً إلى الإجراءات غير القانونية الأخرى التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية داخل مدينة القدس وفي محيطها، بما في ذلك مواصلة احتلال المدينة وإغلاقها، وأعمال التنقيب الإسرائيلية التي تهدد سلامة وأساسات المسجد الأقصى والهجمات والمحاولات التي يقوم بها المستوطنون غير الشرعيين والمتعصبون المتدينون لفرض وجودهم على المنطقة والسيطرة عليها. ودعت منظمة التحرير الفلسطينية المجلس إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتسوية هذه الحالة الخطيرة ووضع حدّ للانتهاكات الإسرائيلية الآنفة الذكر، قائلة إن من واجب المجلس أن يأمر السلطات الإسرائيلية بالامتناع عن مواصلة اتخاذ أيّة إجراءات أخرى غير قانونية، وإبطال أوامر المصادرة التي أعلنتها.

وبرسالة مؤرخة ١٨ أيار/مايو ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس المجلس [٥٥]، طلب ممثلاً المغرب والإمارات العربية المتحدة عقد جلسة عاجلة للمجلس لمناقشة الحالة في الأراضي العربية، واتخاذ التدابير اللازمة لإلغاء الأوامر الإسرائيلية التي صدرت مؤخرا بمصادرة أرض فلسطينية تقع في منطقة شرق القدس. وبرسالة تحمل التاريخ نفسه موجهة إلى رئيس المجلس [٥٦]، نقل ممثل المغرب، بصفته رئيس المجموعة الإسلامية في الأمم المتحدة، موقف المجموعة الإسلامية إزاء أوامر المصادرة التي أصدرتها حكومة إسرائيل وإعلانها تخصيص هذه الأرض لبناء مزيد من المستوطنات الإسرائيلية، انتهاكاً للقانون الدولي ولقرارات المجلس ذات الصلة. وأبلغ المجلس أن المجموعة الإسلامية قررت، في اجتماع عقدته يوم ٤ أيار/مايو ١٩٩٥، أن تطلب عقد جلسة عاجلة للمجلس لمناقشة الحالة الخطيرة المتعلقة بالقدس.

وفي الجلسة ٣٥٣٦، المعقودة في ١٢ و١٥ أيار/مايو ١٩٩٥ استجابة لطلب ممثلي المغرب والإمارات العربية المتحدة، أدرج المجلس الرسالتين المؤرختين ٨ أيار/مايو ١٩٩٥ في جدول أعماله. وواصل المجلس نظره في البند في جلسته ٣٥٣٨، المعقودة في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٥.

ودعا المجلس ممثلي الأردن وأستراليا وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة وباكستان وبنغلاديش وتركيا وتونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والسودان والعراق وقطر وكندا وكوبا والكويت ولبنان وماليزيا والمملكة العربية السعودية ومصر والمغرب واليابان، بناءً على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ووجه دعوة أيضاً بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى الرئيس بالإنابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ووجه الرئيس (فرنسا) انتباه أعضاء المجلس إلى عدة وثائق [٥٧].

وذكر ممثل فلسطين أن قيام السلطات الإسرائيلية بمصادرة ثلاثة وخمسين هكتاراً من الأراضي الواقعة في منطقة القدس الشرقية المحتلة يمثل خرقاً فاضحاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، ولإعلان المبادئ. واستعرض المراحل التي مرت بها قضية القدس المركزية، داخل الأمم المتحدة وخارجها على حدّ سواء، قائلاً إن الإجراءات الإسرائيلية اتُخذت جميعها على الرغم من المواقف الواضحة التي اتخذها المجتمع الدولي، تحدياً للأمم المتحدة وانتهاكاً لقرارات المجلس ذات الصلة، ومن بينها القرارات ٢٥٠ (١٩٦٨) و٢٥٢ (١٩٦٨) و٢٦٧ (١٩٦٩) و٢٧١ (١٩٦٩) و٢٩٨ (١٩٧١) و٤٧٦ (١٩٨٠) و٤٧٨ (١٩٨٠) و٦٧٢ (١٩٩٠). وأشار إلى أن الطرفين قد اتفقا في إعلان المبادئ، على فترة انتقالية وتأجيل التفاوض بشأن عدة قضايا، من بينها القدس، إلى المرحلة الثانية. واتفق الطرفان أيضاً، بذلك، على التفاوض بشأن موضوع القدس في غضون إطار زمني محدد. والحد الأدنى للتقيد بالالتزامات التعاقدية للطرفين والتفاوض بحسن نية يقتضي ألاّ يقوم الطرفان بإحداث تغييرات على الأرض تستبق نتائج المفاوضات أو تستهدف التأثير عليها. وينبغي ألاّ يقوم أيّ من الطرفين بأعمال عدائية تلحق ضرراً فظيعاً بالجانب الآخر. وذكر أن على إسرائيل أن تفهم أن إعلان المبادئ قد تم التوصل إليه بين طرفين يمثلان شعبين متكافئين يجب احترام حقوق وطموحات كليهما وليس فقط أحدهما على حساب الآخر. وتعتقد منظمة التحرير الفلسطيني أنه يتوجب على راعيي عملية السلام، لا سيما الولايات المتحدة، أن يكثفا جهودهما من أجل إنفاذ العملية وضمان تقدمها. والمطلوب من المجلس أن يقوم بواجبه لضمان إلغاء أوامر المصادرة من خلال اعتماد قرار واضح للمجلس. وأعرب الممثل عن الأمل في أن ينجح المجلس في القيام بواجباته، على عكس ما

[٥٤] S/1995/341.

[٥٥] S/1995/366.

[٥٦] S/1995/367.

[٥٧] رسالتان مؤرختان ٢٨ نيسان/أبريل و٣ أيار/مايو ١٩٩٥، على التوالي، موجهتان إلى الأمين العام من مراقب فلسطين (S/1995/341 وS/1995/376)؛ ورسالة مؤرخة ٨ أيار/مايو ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس المجلس من مراقب فلسطين (S/1995/532).

حدث في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥. وحذر، مشيراً إلى المحاولات التي تجري في كونغرس الولايات المتحدة لنقل السفارة الأمريكية في إسرائيل إلى القدس، من أن التحرك المقابل من جانب منظمة التحرير الفلسطينية سيكون في إطار نظام الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية، سواء بطلب فتوى أو بشكل آخر [٥٨].

ووصف ممثل الإمارات العربية المتحدة الإجراءات التي اتخذتها حكومة إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة بأنها غير شرعية وتوسعية وتهدف إلى إحداث تغير ديمغرافي جذري وإجبار المجتمع الدولي على التعامل مع هذه الممارسات كأمر واقع يستند إلى القوة وحدها. إذ يجري ذلك بدون أيّ أساس قانوني ولتحقيق مكاسب إقليمية جديدة بمصادرة الأراضي العربية وإقامة المستوطنات على حساب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني العربي داخل وطنه. وأشار إلى جامعة الدول العربية، داعياً المجلس إلى النظر في اتخاذ الإجراءات التالية: أولاً، الإدانة الدولية لقرار الحكومة الإسرائيلية الخاص بمصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية في القدس وخارجها؛ وثانياً، إلزام إسرائيل بإلغاء قرار مصادرة الأراضي الفلسطينية في مدينة القدس. والعمل على وقف سياساتها وخططها الاستيطانية وتفكيك المستوطنات القائمة منها، وإنهاء استمرار إغلاق المدينة، ووقف كافة الحفريات الإسرائيلية التي تهدد أساسات المسجد الأقصى؛ وثالثاً، عدم الاعتراف بأيّة تغييرات تجريها إسرائيل في الوضع القانوني أو التركيب السكاني أو الشكل الجغرافي لمدينة القدس، ورفض ادعاء الحكومة الإسرائيلية بأن القدس عاصمة أبدية لإسرائيل؛ رابعاً، دعم الوجود العربي الفلسطيني ومؤسساته في مدينة القدس الشريف، وضرورة اتخاذ تدابير أمنية دولية لحماية الأراضي العربية والفلسطينية. وتأمل الإمارات العربية المتحدة أن يعتمد المجلس مشروع القرار المعروض عليه الذي ينص على آلية مناسبة لمعالجة قرارات الاستيطان والمصادرة في القدس [٥٩].

وقال ممثل إسرائيل إن القرار المتخذ مؤخراً ”بنزع ملكية الأراضي، وليس مصادرتها، من أجل التشييد في القدس، وليس من أجل المستوطنات“ يقوم على سياسة إسرائيل الطويلة الأمد الرامية إلى كفالة تمشي التعمير في القدس مع التغييرات التي تعتبر سمة طبيعية في أيّ مدينة حية. ولقد كان التشييد والتعمير من أجل جميع السكان إحدى السمات المنتظمة على الدوام في حياة القدس وسيستمر الأمر كذلك في المستقبل. وليس من المتصور أن يُحرم شعب القدس – يهوداً وعرباً على السواء – مما يكفيه من المدارس والطرق والإسكان وأماكن العمل وما إلى ذلك. ورأى عدم وجود تناقض بين سياسة إسرائيل والاتفاقات الثنائية التي وقعت عليها، ومن بينها إعلان المبادئ. وقال إن إسرائيل ما زالت ملتزمة بالإعلان، الذي لا يتضمن أيّ إشارة إلى أيّ حظر لنشاط التعمير في القدس والذي اتُفق فيه على أن يتفاوض الطرفان على المسائل المتعلقة بالمركز الدائم في مرحلة لاحقة. ولا يوجد أيّ تعارض بين عملة السلام والتنمية المستمرة في القدس من أجل منفعة جميع سكانها. وأيّ خلاف بشأن هذه المسألة ينبغي معالجته على نحو مناسب في إطار المفاوضات الثنائية. وأشار أيضاً إلى أن إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية قد اتفقتا على أن الخلافات والمنازعات التي تنشأ عن تطبيق أو تفسير الاتفاقات ينبغي تسويتها بين الطرفين نفسيهما وفقاً لعملية متفق عليها. وعليه، تعتقد إسرائيل أن أيّة محاولات لمعالجة هذه المسألة خارج الإطار المتفق عليه تتعارض مع نص وروح الاتفاقات التي وقّعت عليها إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ومبادئ عملية السلام. وبالتالي فهي تدعو أعضاء المجلس إلى عدم اتخاذ أيّ إجراء في هذه المسألة [٦٠].

وقال ممثل الاتحاد الروسي إن وفد بلده من بين من أيدوا طلب عقد اجتماع للمجلس بشأن هذا الموضوع. ووفقاً لإعلان المبادئ، يجب أن يكون مستقبل القدس موضوع مفاوضات تجرى في المستقبل بشأن المركز النهائي للأراضي الفلسطينية. وإلى أن يتحقق ذلك، فإن أيّ إجراء لتغيير الوضع القائم في القدس لا يمكن إلاّ أن يُعتبر مخالفاً لروح الاتفاقات الفلسطينية – الإسرائيلية ولعملية السلام برمتها. ويفهم وفد بلده أن الآلية القانونية اللازمة لإعادة إسرائيل النظر في أمر المصادرة موجودة ويأمل أن تعيد حكومة إسرائيل النظر في رأيها بشأن مسألة مصادرة الأراضي الفلسطينية في القدس [٦١].

وقال ممثل الولايات المتحدة إنه فيما يتعلق بما أعلنته إسرائيل من مصادرة أراض في منطقة القدس، فقد أعلنت حكومة بلده أن هذا لن يساعد عملية السلم على نحو خاص. ومن الصعب حقاً أن نرى كيف تعزز هذه الإجراءات عملية السلم. ومع ذلك لا تعتقد الولايات المتحدة أن مجلس الأمن هو المحفل المناسب لمعالجة هذه المسألة التي يتعين على طرفي النزاع معالجتها. وتجري إسرائيل والفلسطينيون مفاوضات هامة لتنفيذ المرحلة التالية من إعلان المبادئ. ومناقشة المجلس لمسائل يجب أن يعالجها الطرفان لن تؤدي إلاّ إلى تحويل الاهتمام عن الجهود التي يبذلها الطرفان وسيكون لها أثر سلبي على العملية. ولذلك يتعين على أعضاء المجلس ألاّ يسيئوا إلى عملية السلم بمناقشة مثيرة للشقاق أو باتخاذ إجراء متسرع. وفيما يتعلق بمسألة السفارة الأمريكية في إسرائيل، ذكر أن المراقب الفلسطيني قد ذكر على نحو صحيح موقف حكومة الولايات المتحدة إزاء التشريع المعروض على الكونغرس. ولكن من المؤسف أنه

[٥٨] S/PV.3536، الصفحات ٣ إلى ٦.

[٥٩] المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و١٢.

[٦٠] المرجع نفسه، الصفحات ١١ إلى ١٣.

[٦١] المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

أثار في المناقشة مسألة داخلية تتعلق بصنع القرار في الولايات المتحدة وأنه قد فعل ذلك بأسلوب يتسم بالتهديد والتحريف [٦٢].

وذكر الرئيس، متحدثاً بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا، أن قرار نزع الملكية الذي اتخذته السلطات الإسرائيلية يتعارض مع روح وإعلان المبادئ ومن المحتمل أن يعرّض للخطر عملية السلام. وهذا القرار تعلن به السلطة العامة السيادة التي تدّعيها لنفسها. وبهذه الطريقة تعيد السلطات الإسرائيلية التأكيد فيما يبدو على سيطرتها على القدس على أساس الأمر الواقع. وهي تغير بشكل واضح الوضع الراهن في تلك المدينة، في حين أن روح إعلان المبادئ تتمثل في الإبقاء على الحالة كما هي ما دامت المفاوضات بشأن التسوية النهائية لم تنته بعد. وقد أعلن الاتحاد الأوروبي مراراً أيضاً أن المستوطنات غير شرعية في نظر القانون الدولي وخصوصاً بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، وتعرّض للخطر عملية السلام. ومن المؤسف أن عمليات نزع ملكية الأراضي التي أُعلن عنها تستهدف تنحية هذه المستوطنات. ولذلك يدعو الاتحاد الأوروبي حكومة إسرائيل إلى الرجوع عن قرارها والامتناع عن اتخاذ تدابير جديدة من هذا القبيل في المستقبل. وقال المتحدث كذلك إنه من المؤسف أن هذه القضية لم يتم حسمها بعد بالحوار المباشر بين الطرفين وكان لا بد من طرحها على المجلس. واتفاق الطرفين على معالجة مواضيع معينة خلال المناقشات المتعلقة بالتسوية النهائية لا يعني أن التطورات الخطيرة التي تؤثر على هذه القضايا لا ينبغي أن يتناولها المجتمع الدولي [٦٣].

وذكر ممثل مصر أن المجتمع الدولي، ممثلاً في مجلس الأمن، مطالب بأن يؤكد مجدداً موقفه الدائم وهو أن الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير مركز القدس العربية هي إجراءات غير مقبولة. وأشار إلى أن إسرائيل لا تملك أيّ حق بموجب القرار ٤٧٨ (١٩٨٠) في أن تضم القدس إليها وهو يحث جميع الدول على عدم إرسال وفود دبلوماسية إلى القدس. وأشار إلى أن الاجتماع الوزاري لجامعة الدول العربية، الذي انعقد في ٦ أيار/مايو ١٩٩٥، قد قرر أن يطالب، استناداً إلى القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بأن يعلن مجلس الأمن عدم شرعية قرار المصادرة الإسرائيلي وأن على إسرائيل أن تلغي قرارها بنزع ملكية الأراضي الفلسطينية في القدس وفي مناطق أخرى وذلك لوضع نهاية لبرامجها وخططها الخاصة بالضم، وإنهاء إغلاق المدينة، ووقف الحفريات التي تهدد أساسات المسجد الأقصى. وحث الاجتماع أيضاً المجلس على التأكيد مجدداً على ضرورة اتخاذ تدابير أمنية لحماية الأراضي العربية الفلسطينية، مع منح القدس وضعها الخاص [٦٤].

وقال الرئيس بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف إن اللجنة تعتبر مصادرة الأراضي في القدس الشرقية والتوسع المتزايد للمستوطنات وتعزيزها يولد حالة أمر واقع تتعارض مع قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) ويعرّض للخطر الشديد الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وتناشد اللجنة المجلس، وراعيي عمليتي السلام، وجميع من يعنيهم الأمر أن يمارسوا نفوذهم على حكومة إسرائيل لكي تمتنع عن اتخاذ أيّة إجراءات أخرى يكون من شأنها تقويض عملية السلام وتلغي قرارها مصادرة الأرض الفلسطينية في القدس الشرقية وأن تنهي سياستها الاستيطانية. وتأمل أيضاً أن تسفر المناقشة عن إظهار المجلس بوضوح تصميمه على التوصل إلى السُبُل والوسائل التي تكفل تنشيط عملية السلام [٦٥].

وأكد متحدثون آخرون شاركوا في المناقشة أن أمر نزع الملكية الصادر عن الحكومة الإسرائيلية يمثل انتهاكاً للقانون الدولي، واتفاقية جنيف الرابعة، والميثاق، وقرارات المجلس ذات الصلة، ويتعارض مع روح عملية السلام، بما في ذلك إعلان المبادئ. ودعوا إسرائيل إلى إعادة النظر في قرارها [٦٦]. وأكد بعض الممثلين على مسؤولية المجلس عن النظر في المسألة واتخاذ إجراء بشأنها [٦٧].

وفي الجلسة ٣٥٣٨، المعقودة في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٥، وجه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار مقدم من إندونيسيا وبوتسوانا ورواندا وعمان ونيجيريا وهندوراس [٦٨]. وبموجب مشروع القرار

[٦٢] المرجع نفسه، الصفحتان ١٧ و١٨.

[٦٣] المرجع نفسه، الصفحتان ٢٢ و٢٣.

[٦٤] المرجع نفسه، الصفحات ٢٣ إلى ٢٥.

[٦٥] المرجع نفسه، الصفحتان ٢٥ و٢٦.

[٦٦] S/PV.3536، الصفحات ٦ إلى ١٠ (المغرب)؛ والصفحتان ١٣ و١٤ (عمان)؛ والصفحة ١٤ (الصين)؛ والصفحتان ١٥ و١٦ (المملكة المتحدة)؛ والصفحتان ١٦ و١٧ (إندونيسيا)؛ والصفحتان ١٧ و١٨ (نيجيريا)؛ والصفحتان ١٨ و١٩ (الأرجنتين)؛ والصفحتان ١٩ و٢٠ (بوتسوانا)؛ والصفحة ٢١ (هندوراس)؛ والصفحتان ٢٦ و٢٧ (الجزائر)؛ والصفحتان ٢٧ و٢٨ (لبنان). وS/PV.3536 (الاستئناف)، الصفحتان ٢٨ و٢٩ (قطر)؛ والصفحات ٣٠ إلى ٣٢ (تونس)؛ والصفحتان ٣٢ و٣٣ (ماليزيا)؛ والصفحات ٣٣ إلى ٣٦ (الأردن)؛ والصفحة ٣٦ (تركيا)؛ والصفحتان ٢٦ و٢٧ (كندا) والصفحتان ٣٧ و٣٨ (أستراليا)؛ والصفحتان ٣٨ و٣٩ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحة ٣٩ (بنغلاديش)؛ والصفحتان ٣٩ و٤٠ (باكستان)؛ والصفحتان ٤٠ و٤١ (كوبا).

[٦٧] S/PV.3536، الصفحات ٦ إلى ١٠ (المغرب)؛ والصفحتان ١٣ و١٤ (عمان)؛ والصفحتان ١٦ و١٧ (إندونيسيا)؛ والصفحتان ١٧ و١٨ (نيجيريا)؛ والصفحتان ١٩ و٢٠ (بوتسوانا)؛ والصفحتان ٢٦ و٢٧ (الجزائر)؛ والصفحتان ٢٧ و٢٨ (لبنان)؛ وS/PV.3536 (الاستئناف ١)، الصفحتان ٢٨ و٢٩ (قطر)؛ والصفحات ٣٠ إلى ٣٢ (تونس)؛ والصفحتان ٣٢ و٣٣ (ماليزيا)؛ والصفحات ٣٣ إلى ٣٦ (الأردن)؛ والصفحتان ٣٨ و٣٩ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحة ٣٩ (بنغلاديش)؛ والصفحتان ٣٩ و٤٠ (باكستان)؛ والصفحتان ٤٠ و٤١ (كوبا)؛ والصفحتان ٤١ و٤٢ (الكويت)؛ والصفحتان ٤٢ و٤٣ (العراق).

[٦٨] S/1995/394.

كان المجلس، في الديباجة، سيعيد تأكيد قراراته السابقة بشأن مركز القدس، ويعرب عن قلقه لما أُعلن مؤخراً بشأن الأوامر الإسرائيلية بمصادرة ٥٣ هكتاراً من الأراضي في القدس الشرقية؛ ويؤكد مجدداً انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على جميع الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، ويعرب عن إدراكه للأثر السلبي لعملية المصادرة على عملية السلام في الشرق الأوسط وأن إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية اتفقتا في إعلان المبادئ على تأجيل المفاوضات بشأن القضايا المتعلقة بالمركز النهائي، بما في ذلك مركز القدس، إلى المرحلة الثانية من عملية السلام. وفي منطوق مشروع القرار، كان المجلس '١' سيؤكد أن قيام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بمصادرة الأراضي في القدس الشرقية هو إجراء باطل ويشكل انتهاكاً لقرارات المجلس ذات الصلة ولأحكام اتفاقية جنيف الرابعة؛ و'٢' سيطلب من حكومة إسرائيل أن تلغي أوامر المصادرة وأن تمتنع عن اتخاذ مثل هذا الإجراء في المستقبل؛ و'٣' سيعرب عن مساندته الكاملة لعملية السلام في الشرق الأوسط وما حققته من إنجازات، بما في ذلك إعلان المبادئ وما تلاه من اتفاقات لتنفيذه؛ و'٤' سيحث الأطراف على الالتزام بأحكام الاتفاقات التي تم التوصل إليها وعلى متابعتها بتنفيذها تنفيذاً كاملاً.

وقال ممثل عمان، متحدثاً قبل التصويت، إن مشروع القرار المعروض على المجلس هو ثمرة جهود ومشاورات مكثفة أجرتها دول حركة عدم الانحياز في المجلس. وهو يعتقد أن اعتماد المجلس لهذا المشروع يتوافق مع مسؤوليات المجلس ومع الميثاق ومع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، فإنه سيولد زخماً إيجابياً لعملية السلم الجارية. ومن الناحية الأخرى، فإن عدم قدرة المجلس على اتخاذ إجراء في هذا الصدد، رغم دعوة أكثر من ٤٠ دولة شاركت في المناقشة العامة، تثير شكوكاً بشأن مصداقية القرارات ذات الصلة وشرعيتها الدولية وتلقي ظلالاً على المفاوضات المقبلة في عملية السلام في المنطقة [٦٩].

وذكر ممثل الاتحاد الروسي أن مسألة القدس يجب أن تكون موضوع المفاوضات المقبلة بشأن المركز النهائي للأراضي الفلسطينية، حسبما ورد في إعلان المبادئ. وريثما يتم ذلك، فإن أيّ محاولة لتغيير الوضع الحالي للقدس لا يمكن أن تعتبر إلاّ متناقضة مع نص وروح الاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية وعملية السلام ككل. ومع أن أفضل مسار يتمثل في تحقيق استجابة توافقية لإجراءات إسرائيل في شكل بيان من الرئيس، فإن الاتحاد الروسي سيؤيد مشروع القرار الذي يوافق تماماً على أحكامه [٧٠].

وقال ممثل الجمهورية التشيكية إن وفد بلده يحيط علماً بالقرار الذي اتخذته حكومة إسرائيل يوم ١٤ أيار/مايو والذي بمقتضاه ليست لديها النية للقيام بمصادرات إضافية للأرض في القدس الشرقية. وكان الوفد يفضل أن ينعكس هذا القرار في مشروع القرار المعروض على المجلس. ومع أن إعلان المبادئ يتوخى أن تجري مناقشة المسائل التي من هذا القبيل بين الطرفين نفسيهما، فإنه لا يمنع المجلس عن تناول أمر ينتهك روح الإعلان. ولذلك من المناسب مناقشة المسألة في المجلس والتصويت على مشروع القرار [٧١].

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت ونال ١٤ صوتاً مؤيداً مقابل صوت واحد (الولايات المتحدة) معارض، ولم يُعتمد، نتيجة للتصويت السلبي من قِبل عضو دائم في المجلس.

وبعد التصويت، ذكرت ممثلة الولايات المتحدة أنها استخدمت حق النقض بشأن مسألة مبدأ بالنسبة للولايات المتحدة. فالطريق الوحيد لتحقيق سلم عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط هو المحادثات المباشرة بين الأطراف. وقد اضطرت حكومة بلدها إلى معارضة مشروع القرار لأن المجلس سعى إلى الإعلان عن موقفه بشأن قضية وضع القدس الدائم وبالتالي انتهك هذا المبدأ. فهذه القضايا يجب أن تحسمها الأطراف بدعم من المجتمع الدولي، ولكن دون تدخل منه. وليس بوسع المجلس – وينبغي ألاّ يسعى إلى – محاولة حل قضايا حساسة في عملية السلام في الشرق الأوسط. وأكدت أن التقدم، في هذه المرحلة، نحو السلم في الشرق الأوسط لا يتوقف على ما تقوم به الأمم المتحدة وإنما على ما تتفق عليه الأطراف. ومن الضروري والمناسب أن يواصل المجلس والجمعية العامة والدول الأعضاء الإعراب عن التأييد لعملية السلام في الشرق الأوسط ولإعلان المبادئ، غير أن اعتماد مشروع القرار كان من شأنه أن يجعل المجلس يتطفل على العملية السياسية المتفق عليها حسبما نص عليها إعلان المبادئ، وذلك كان من شأنه ألاّ يسفر عن نتيجة إيجابية. ولقد عبّرت الولايات المتحدة عن رأيها القائل بأن الإشعار الإسرائيلي بمصادرة الأراضي ليس مفيداً ومن الواضح أنه لا يحرك عملية السلم في الاتجاه الصحيح. وللمجتمع الدولي دور هام يجب أن يؤديه في دعم جهود الأطراف في عملية السلام في الشرق الأوسط. ولكن حتى يكون دعم المجتمع الدولي فعالاً فإنه يجب أن يكون أيضاً حصيفاً ويُبقي على الابتعاد بقدر معين عن تفاصيل المفاوضات. وأكدت أن الولايات المتحدة لم تصوت ضد مشروع القرار لأنها تؤيد القرار الإسرائيلي بشأن مصادرة الأراضي، لأنها لا تؤيده. بل كان تصويتها نتيجة لموقفها الثابت فيما يتعلق بما يمكن أن تؤيده وما لا يمكن أن تؤيده في المجلس. وكررت الإعراب عن أن حكومة بلدها لن توافق على قرار يصدر حكماً مسبقاً على نتيجة المفاوضات بشأن مسألة حساسة مثل القدس، ويضرّ بها. ولن توافق على أيّ إجراء للمجلس يتجاوز الدور الصحيح للمجلس باعتباره داعماً للمفاوضات الرامية إلى تحقيق تسوية دائمة للنزاع [٧٢].

[٦٩] S/PV.3538، الصفحتان ٢ و٣.

[٧٠] المرجع نفسه، الصفحة ٣.

[٧١] المرجع نفسه، الصفحة ٦.

[٧٢] المرجع نفسه، الصفحات ٦ إلى ٨.

وأعرب ممثل المملكة المتحدة عن رأي مفاده أن مشروع القرار يمثل بياناً هادئاً ولكن واضحاً بالموقف القانوني. وعلاوة على ذلك فإن النص يتجنب أيّ إشارة إلى قضايا أوسع نطاقاً، بخلاف الإعلان الواضح عن تأييد عملية السلام. وقال إنه يتفهم مسألة تعلق الشعب الإسرائيلي بالقدس بيد أنه يرى أن حكومة إسرائيل ينبغي أن تعترف بمشاعر الآخرين القوية بالمثل تجاه المدينة، وينبغي أن تكف عن اتخاذ الإجراءات التي من شأنها تغيير الوضع القائم بالنسبة لأكثر القضايا حساسية قبل اختتام المفاوضات بشأن القضايا المتعلقة بالمركز النهائي. ويأسف وفد بلده لأن هذه المسألة قد أدت إلى انقسامات داخل المجلس، ولا يعتقد أن هذا سيكون مفيداً لعملية السلام. بيد أن إعراب جميع أعضاء المجلس عن قلقهم بشأن الأوامر الإسرائيلية بالمصادرة هي رسالة هامة موجهة إلى حكومة إسرائيل ويأمل وفد بلده أن تتوخى الحذر بالنسبة لإجراءاتها المستقبلية في هذا الضوء [٧٣].

وقال ممثل الصين إنه على الرغم من عدم اعتماد مشروع القرار ينبغي لحكومة إسرائيل أن تفهم أنه كان هناك ١٤ صوتاً مؤيداً لمشروع القرار، الأمر الذي يبين بجلاء أن قرارها بمصادرة الأراضي في القدس الشرقية قرار خاطئ ولا يمكن للمجتمع الدولي أو لمجلس الأمن أن يقبله [٧٤].

وأكد ممثل إسرائيل من جديد أن القضية المعروضة على المجلس يجب تركها للطرفين لمعالجتها استناداً إلى إعلان المبادئ. ومنذ البداية، ظلت إسرائيل تقول إن المجلس ليس المحفل المناسب لمعالجة هذه القضية، وبالتالي ينبغي ألاّ يتخذ المجلس أيّ إجراء في هذا الصدد. لذلك، تعتبر إسرائيل نتيجة مداولات المجلس نتيجة مناسبة [٧٥].

وقال ممثل فلسطين إن التأييد الواسع لمشروع القرار من قِبل ١٤ عضواً في المجلس هو التعبير الحقيقي عن الموقف الواضح والحاسم للمجتمع الدولي ضد الإجراء الإسرائيلي غير الشرعي بضم الأراضي في القدس الشرقية المحتلة. وبالرغم من ذلك، فقد مُنع المجلس عمداً وقسراً من التعبير عن نفسه ومن القيام بواجباته وتنفيذ مسؤولياته، وهي مسؤوليات قائمة بوجود عملية السلام وبدونها. ولا تقبل منظمة التحرير الفلسطينية موقف الولايات المتحدة، التي يبدو أنها ترى أن وجود عملية السلام سيؤدي إلى تهميش دور المجلس ومسؤولياته بشأن الحالة في الشرق الأوسط. واستخدام الولايات المتحدة لحقها في النقض ''الفيتو'' يمثل مساندة واضحة للإجراء الإسرائيلي غير الشرعي، ومحاولة لإضفاء الشرعية عليه، ولن يؤدي سوى إلى تعقيد عملية السلام لأنه يتعارض مع أسس العملية ومع المشاركة الفلسطينية فيها. ودعا الرئيس إلى متابعة المسألة والاستمرار في أداء التزاماته كرئيس من أجل ضمان إلغاء أوامر المصادرة الإسرائيلية [٧٦].

[٧٣] المرجع نفسه، الصفحة ٨.

[٧٤] المرجع نفسه، الصفحة ٨.

[٧٥] المرجع نفسه، الصفحة ١١.

[٧٦] المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و١٢.